الثورة الاثنين 20 ذو الحجة 1433 هـ - 5 نوفمبر 2012م العدد (17519)

بحث التعاون في مجال النقل بين اليمن وفرنسا

■ ،،الثورة / خاص

بحث وزير النقل الدكتور واعد عبدالله باذيب أمس مع سفير جمهورية فرنسا الصديقة بصنعاء فرانك جيله مجالات التعاون المشتركة بين اليمن وفرنسا خصوصا في مجال النقل وسبل تعزيزها وتطويرها.

وفي اللقاء أشار الوزير باذيب إلى عمق العلاقات اليمنية الفرنسية، مشيدا بالدور الذي تقوم به فرنسا بدعم جهود التنمية في اليمن بشكل عام وفي مجال النقل بشكل خاص.

وأكد باذيب أن وزارة النقل تولي الاستثمارات الأجنبية ومنها الفرنسية اهتماما فائقا خاصة في مجال النقل الجوي . موضحا أن الوزارة تعتزم توسيع رصيف ميناء عدن وتعميق القناة الملاحية إضافة إلى مشاريع أخرى، كما سيتم توسيع وتأهيل عدد من الموانئ اليمنية في الحديدة والمكلا والمخا وأرخبيل سقطرى".

وأشار الوزير باذيب إلى الامتيازات والمقومات السياحية والاستثمارية الكبيرة التي تزخر بها جزيرة سقطرى وأهمية جذب المستثمرين للاستثمار السياحي فيها. مؤكدا أن وزارة النقل ستعمل على تقديم إعفاءات لشركات الطيران فيما يخص تمويلها بالوقود.

من جانبه أكد السفير الفرنسي بصنعاء حرص بلاده على تعزيز العلاقات بين اليمن وفرنسا،خاصة فيما يتعلق بجانب الاستثمار نظرا لما تمتلكه اليمن من موقع استراتيجي هام ومناخات ومقومات استثمارية متميزة.

حضر اللقاء وكيل وزارة النقل للشؤون البحرية القبطان علي محمد الصبحي ووكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية الخضر القفيش.

محافظ لحج يوجه بتطوير أداء عدد من المرافق الخدمية بالمحافظة

■ ،، لحج/سبأ

وجّه محافظ لحج أحمد عبدالله المجيدي فروع المؤسسة العامة للكهرباء بالمحافظة والبنك المركزي ومكتب التربية والتعليم وصندوق النظافة بالنزول الميداني إلى المرافق الخدمية بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وعبّر المحافظ المجيدي خلال زيارته أمس لتلك المرافق عن ارتياحه لمستوى استقرار الكهرباء والمياه بالمحافظة خلال الشهر الماضي وأيام عيد الأضحى المبارك، مشيداً بجهود العمال والمهندسين المبذولة في صيانة شبكات الكهرباء والمياه بالمحافظة.

وشدد على أهمية وضع الخطط والبرامج لتنفيذ الأعمال المستقبلية في المرافق الخدمية بالمحافظة وبما يسهم في تطوير أدائها وإنجاز الأعمال بشكل جيد، كما اطلع على مستوى الانضباط الوظيفي في تلك المرافق عقب إجازة عيد الأضحى المبارك.

مناقشة مهام مشروع موارد المجتمع بالضالع

■ ،، الضالع/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة الضالع برئاسة المحافظ علي قاسم طالب جملة من الأنشطة والمهام التي يقوم بها مشروع موارد المجتمع في إطار مهامه واختصاصاته المناطة بها والمتعلقة بتنمية المهارات الحياتية وتحسين مستوى معيشة السكان في المحافظة.

واستمع المحافظ خلال الاجتماع إلى شرح مفصل من قبل القائمين على المشروع حول المهام المنفذة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين، والتي تم خلالها تنفيذ (٣٠) دورة تدريبية للنساء في مختلف المهارات والأنشطة المتعلقة بهذه الشريحة من النساء ولعدد (٥٠٠) مشاركة.

كما تم خلال هذه الفترة تنفيذ ست دورات تدريبية لـ (١٣٠) متدرباً من الشباب بهدف إكسابهم مهارات وحرف في مجالات صيانة الجوال والكهرباء والميكانيك والنجارة.

وبيّن القائمون على المشروع أنه سيتم الأسبوع القادم تنفيذ ست دورات أخرى للشباب في هذه التخصصات لعدد (١٣٠) مشاركاً جديداً سيتم تدريبهم.

وقد أشاد محافظ الضالع بالدور الذي يضطلع به المشروع في تدريب وتأهيل الشباب والقطاع النسائي بالمحافظة ومساهمته الفعالة في تحريك عجلة التنمية المحلية وتوفير مشاريع مدرة للدخل.

وزارة المالية وسياسة التخفيف من الفقر والبطالة في بلادنا

د/ عبدالرحمن جامل*

■ ،،حقيقة لقد أولت الدولة والقيادة السياسية التعليم التقني و(كليات المجتمع) على المستوى النظري جل الاهتمام منذ نشأتها، وأعتبرت أن التوسع في هذا النوع من التعليم يعد احد المداخل الرئيسة للقضاء على الفقر والحد من البطالة بين أوساط الشباب في بلادنا.

وأدخلت كليات المجتمع ضمن البرنامج التنفيذي لوزارة التعليم الفني لرفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التدريبية إلى ١٥٪ من مخرجات التعليم العام بحلول ٢٠١٥م.

وكان الهدف العام لهذه الخطة (التي وافق عليها مجلس الوزراء بقرار رقم (٢٨) للعام ٢٠٠٢م) هو خلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والمهني ومخرجات التعليم الجامعي، لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة والتوسع في توفير خدمات التعليم الفني والتقني التي تحقق أهدافا اجتماعية مباشرة والموجهة للعاطلين عن العمل وذوي الدخل المتدني، والذين يتلقون المعونات الاجتماعية والمقيمين في المناطق الريفية، لان العلاقة بين مخرجات التعليم التقني والفقر والبطالة علاقة عكسية فإن وجد التعليم الفني والتقني غاب الفقر والبطالة وتحسنت أحوال الناس فاليد الماهرة المدربة لا تعرف الفقر والبطالة.

وكما تعلمون أن من أهداف التنمية المستدامة في بلادنا هو التخفيف من الفقر وإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، على مستوى المدينة والريف وهذا ما يتفق وفلسفة كليات المجتمع التي ترتبط مناهجها وتخصصاتها بالمجتمعات المحلية التي توجد بها الكليات، وتسعى إلى رفد هذه المجتمعات بخريجين يحملون "دبلوم وسطي" يلبي احتياجات المجتمعات المحلية لمنع الهجرة من الريف إلى المدينة، من خلال التدريب المستمر داخل هذه الكليات ومن خلال الدورات القصيرة لخلق مهن وحرف تساعد على خلق فرص عمل للتخفيف من الفقر والبطالة في المجتمعات الريفية وليس منح الشهادات وانتظار طوابير الخدمة المدنية الطويلة / وهذا ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني وبرنامجها التنفيذي.

ومن أجل رفع الطاقة الاستيعابية فقد تم في الفترة الأخيرة التوسع بإنشاء كليات المجتمع على مستوى محافظات الجمهورية وصل عدد الكليات العاملة إلى عشر كليات تضم أكثر من ستة آلاف طالب وطالبة في مختلف التخصصات بالإضافة إلى صدور قرارات جمهورية بإنشاء عشر كليات في العام ٢٠١١م.

ولكي تقوم كليات المجتمع بدورها بكفاءة عالية اقول: أن التعليم التقني ذو كلفة استثمارية عالية وعليه فان الدولة مطالبة بتوفير الموازنة الكافية والمناسبة لهذا النوع من التعليم حتى لا يتحول التعليم في كليات المجتمع والمعاهد التقنية إلى تعليم نظري وبالتالي يخرج هذا النوع من التعليم عن الهدف الذي وجد من أجله.

ومن هنا فإننا نناشد الأخ الأستاذ/ صخر الوجيه وزير المالية بدعم هذا النوع من التعليم والتوجيه إلى المختصين بالوزارة بإعادة النظر باعتماد الموازنات التشغيلية الكافية لكليات المجتمع القديمة والجديدة والمجلس الأعلى لكيات المجتمع وجهازه التنفيذي، وتوفير التجهيزات والمتطلبات لتنفيذ كل تخصص وبرنامج حتى تتمكن الكليات من التعليم التقني التطبيق وتحافظ على المستوى المطلوب لمخرجات تستطيع المنافسة في دول الجوار وتعمل على تجفيف منابع الفقر في بلادنا من خلال وجود مخرجات ذات كفاءة ومهارات عالية بشكل صحيح وليسوا خرجين يحملون شهادات دون جودة ومهارات عملية.

وقد لوحظ من خلال مشاركتنا واجتماعات منظمة اليونسكو / اليونفيك التي تهتم بالتعليم الفني والمهني وغيرها من المنظمات الدولية أن هناك توجه دولي بالاهتمام بالتعليم الفني والتقني وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، وما أشار إليه تقرير البنك الدولي مؤخراً (أن الفقر باليمن يجتاح ٥٤٪ من اليمنيين، والبطالة بين الشباب وصلت إلى ٦٠٪)، والمطلوب كيف نستثمر هذا التوجه في بلادنا لاننا ندرك جميعا أن مستقبل اليمن في تخفيف الفقر والبطالة مرهون بدرجة كبيرة باهتمام الحكومة بالتعليم الفني والتدريب المهني وكليات المجتمع وتسويق المخرجات وفق متطلبات السوق المحلي والإقليمي.وهذا ما يتفق وسياسة التنمية المستدامة في بلادنا، والبداية في تقديري في توفير الموازنة الكافية لتشغيل كليات المجتمع وليس كما هو الحال الآن.. سقوف تأشيرية للموازنة ٢٠١٣م لاتلبي متطلبات الكليات الفعلية كتعليم تطبيقي ذو كلفة عالية مقارنة بالتعليم النظري.. وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن، وجنبنا الدسائس والمحن إنه على ذلك قدير.

*رئيس الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

انخفاض القروض البنكية قصيرة الأجل إلى ١٣١ مليار ريال

■ ،،خاص/ الثورة

أظهرت إحصائية رسمية أن قروض البنوك التجارية قصيرة الأجل انخفضت في في الثمانية الأشهر الأولى من العام الجاري ٢٠١٢م إلى ١٣١ ملياراً و٦٦٩ مليون ريال مقابل ٢٠٣ مليارات و٤٠٩ ملايين ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م.

وبينت أن قطاع الزراعة حصل على ٧ مليارات و٨٢١ مليون ريال مقابل ٥ مليارات و٥٤٤ مليون ريال ، فيما حصل قطاع الصناعة على ١٥ ملياراً و٤٩٣ مليون ريال مقابل ١٩ ملياراً و٣١٤ مليون ريال .

كما بلغت القروض قصيرة الأجل في قطاع البناء والتشييد ٤ مليارات و٧٤٦ مليون ريال مقابل ٨ مليارات و٩٦٠ مليون ريال ، وفي تمويل الصادرات ١٠,٩ مليار ريال مقابل ٨,٩ مليار ريال ، وفي تمويل الواردات ٣٨ ملياراً و٥٤٧ مليون ريال مقابل ٤٨ ملياراً و٣٩١ مليون ريال .

وبلغت القروض الموجهة لتمويل التجارة في السلع المصنعة ١٧ ملياراً و٥٥٢مليون ريال مقابل ٧١ ملياراً و٢٣٦ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى ب ٣٦ ملياراً و٦٠٣ ملايين ريال مقابل ٤٠ ملياراً و٩٧٢ مليون ريال .

ارتفاع المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٦٤٦ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي في شهر أغسطس ٢٠١٢م إلى ٦٤٥,٩ مليار ريال مقابل ٥٨٩,٤ مليار ريال يوليو ٢٠١٢م .

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي ارتفعت بنحو ٥٦,٥ مليار ريال وبنسبة ٩,٦٪ .

الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في أغسطس ٢٠١١م نحو ٥٧٢,٤ مليار ريال ، وهو ما يعني زيادتها خلال الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١٢م بنحو ٧٣,٥ مليار ريال.

انخفاض الدين الخارجي على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى ٥٥٣ مليون دولار

■ ،،خاص / الثورة

سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس في أغسطس ٢٠١٢م انخفاضاً طفيفا بنحو ٠,٩ مليون دولار و بنسبة ٠,٢٪ مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٢م .

وقال البنك المركزي اليمني أن الدين القائم انخفض إلى ٥٥٣,٥ مليون دولار في أغسطس ٢٠١٢م مقابل ٥٥٤,٢ مليون دولار في يوليو ٢٠١٢م .

وشهد الدين القائم على بلادنا لكل من الصندوق الكويتي انخفاضاً طفيفاً إلى ١٥٤,٩ مليون دولار وللصندوق العراقي إلى ١١ مليون دولار .

كما شهد الدين القائم انخفاضاً طفيفاً لكوريا من ٢٨,٥ مليون دولار ، بينما ظل ثابتاً لكل من الصندوق السعودي عند ٣٥٤,٤ مليون دولار ولبولندا عند ٤,٧ مليون دولار.

وكان الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٨٥٤,٨ مليون دولار مقابل ٩٣٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م .